

- ١٥ \ الرسمية التي تحدد الجهة الجنوية قدمت هذا السؤال .
- رئيس - فليقرأ مشروع قانون ضبط التعامل بين التجار والفلاحين لسنة ١٩٢٧  
( فقرأ كما هو منشور في العدد «٣٥٤» من الجريدة الرسمية )
- « تقرر المجلس إحالته على لجنة القوانين »
- وزير العدلية عمر حكمت بك - يجلسه أخرى سأجيب على بيانات عادل بك
- الرئيس - مواضيع الجلسة المقبلة :
- ١ - مشروع قانون تعديل المادة السابعة من قانون المحامين
- ٢ - ما يرد من اللجان
- ٣ - جواب وزير العدلية على بيانات عادل بك
- ٤ - اقتراح عادل بك بشأن تعديل قانون تشكيلات المحاكم لسنة ١٩٢٩
- الرئيس - الاجتماع يوم الخميس الساعة العاشرة
- ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي  
عمر زكي



# الجريدة الرسمية

## للمجلس التشريعي الأردني

و ١١ كانون اول ١٩٣٢

عمان : الأحد في ١٣ شعبان ١٣٥١

مذكرات المجلس التشريعي

الجلسة التاسعة للدورة العادية الثانية للمجلس التشريعي الأردني الثاني  
المنعقدة بتاريخ ٢٨-١١-١٩٣٢

الفصل في

الصحيفة

- ٨٠ مشروع قانون تعديل المادة السابعة من قانون المحامين لسنة ١٩٣٢ والاسباب الموجبة له
- ٨١ قرار موافقة المجلس على إحالته على لجنة القوانين مع ملاحظة المجلس التنفيذي بهذا الشأن
- ٨١ اقتراح العضو عادل بك المظنه بشأن قانون تشكيلات المحاكم
- موافقة المجلس على إحالة اقتراح العضو عادل بك المظنه على الحكومة لوضع صيغة
- ٨٨ قانونية بهذا الشأن
- ٨٨ مواضيع الجلسة المقبلة



هذه نسخة العمل



## الجلسة التاسعة

للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة التاسعة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني في ٣٠ رجب سنة ١٣٥١ و ٢٨-١١-١٩٣٢ المصادف يوم الاثنين في الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكرية قانونية وتقيب عن الجلسة رفيق باشا المجالي . ماجد باشا العدوان . حديده باشا الحریشه . حمد باشا بن جازي الرئيس - فليقرأ الضبط .

« فقرأ »

الرئيس - فليقرأ مشروع قانون تعديل المادة السابعة من قانون المحامين .

« فقرأ مع الاسباب الموجبة له كما يلي :

### الاسباب الموجبة

ان الباعث على هذا التعديل هو ان بعض المجازين من مدرسة الحقوق طلبوا اخذ اجازة للمحاماة ولكنهم لم يتمكنوا من الحصول على ذلك لوجود نص في القانون يقضي بان لا تعطى الاجازة لمن لم يبلغ الخامسة والعشرين من عمره . وقد رأت الحكومة انه ما دام قانون الموظفين يميز بين باع العشرين من عمره ان يكون موظفاً من الصنف الاول في وزارة العدلية وان يشغل مقام قاض ، فليس من المعقول ان لا يسمح لمن يبلغ ذلك العمر ان يشغل بالمحاماة فضلاً عن ان المصلحة الادارية تقتضي بان لا يترك الشبان المتعلمون بدون عمل فيعدون عالة على المجموع ويستغلون بامور ضارة لاتفيدهم لاسيما وان الوظائف قليلة لاتكفي لاجابة مطالب التوظيف الكثيرة . ومن المفيد جداً ان يشجع الناس على تولي الاعمال الحرة .

### مشروع

### قانون تعديل المادة السابعة من قانون المحامين

المادة

١ - يسمى هذا القانون (قانون تعديل قانون المحامين لسنة ١٩٣٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - يعدل البند (أ) من الفقرة (٢) من المادة السابعة من قانون المحامين بالصورة التالية :

« انه بلغ العشرين من عمره » .

وقرئت للمحوظة الواردة في كتاب رئاسة الوزراء بهذا الشأن كما يلي :

ان المجلس التنفيذي الذي اُخذ النظر في هذا المشروع قرر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٦-١١-١٩٣٢ ان تكون سن المحامين (٢٢) سنة .

« فقرر المجلس اصابته على لجنة القوانين مع الملحوظة التي ابداهها المجلس التنفيذي حول هذا الموضوع »

الرئيس - فليقرأ اقتراح العضو عادل بك بشأن قانون تشكيلات المحاكم

« فقرأ »

فخامة رئيس المجلس التشريعي الانضم

سيدي

بمقتضى المادة ٢٤ من النظام الداخلي اتقدم بالاقتراح الآتي راجياً عرضه على المجلس التشريعي الموقر .

### الاسباب الموجبة

لما كان صلاحية اعطاء النشريع لدوائر الحكومة التي هي من فروع القوة الاجرائية يتنافى مع القواعد الدستورية الاساسية المتبعة في كافة البلاد المتعددة والقاضية بتفريق القوى

ولما كان قانوننا الاساسي قد نص في المواد ٣٧٤، ٣٦٥، ٣٧٦ على ان صلاحية التشريع فد انيطت بالمجلس التشريعي وسمو الامير المعظم

ولما كانت الانظمة التي اصدرتها وزارة العدلية بمقتضى احكام المادة الثالثة من ذيل قانون تشكيلات العدلية لسنة ١٩٢٧ الملغاة بمقتضى المادة الثالثة عشرة من قانون تشكيلات المحاكم لسنة ١٩٢٩ المرعية الاجراء قد اختلفت احكام بعض القوانين بشكل لا يتلائم مع مصلحة البلاد ولا يتفق مع مرمى واضع القانون

ولما كانت الوزارة المشار اليها بالرغم من وجود مجلس تشريعي انيط به امر التشريع مازالت تصدر انظمة تلغي بموجبها قوانين متبعة ومعول بها

وحيث ان المجلس التشريعي عندما نظر في قانون المحاكم الشرعية في سنة ١٩٣١ سار على اساس لغو الصلاحية التي كانت لقاضي القضاة في امر سن الانظمة بشأن اعمال وواجبات القضاة

وحيث ان ابقاء صلاحية لوزير العدلية لسن انظمة لاجية ومبطله لاحكام قوانين معمول بها هو بمعنى الانتقاص من حق المجلس التشريعي في امر التشريع

وحيث ان الانظمة التي تنشرها وزارة العدلية ليست تابعة لاصول النشر كمشروع قبل اعلان نفاذها وهذا ما يتنافى مع الاصول المتبعة بشأن سائر القوانين

ولما كانت القوانين العدلية هي اكثر القوانين علاقة بمصالح الاهلين وكثرة التنوير والتبديل فيها برأي فردي غير مستحسن

ولما كان المجلس التشريعي الذي يمثل الشعب يجب ان يطلع على ما يراد وضعه من انظمة لها التأثير الكلي على مصالح ذلك الشعب .

لهذا كله اطلب سن القانون الآتي :

مادة

١ - يسمى هذا القانون (قانون تعديل المادة الثالثة عشرة من قانون تشكيلات المحاكم الصادر سنة ١٩٢٩) ويعمل

به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

تمت اجراء العمل



٢ - تلقى المادة الثالثة عشرة من قانون تشكيلات المحاكم لسنة ١٩٢٩ ويستعاض عنها بما يأتي :

( أ ) بنات الاشراف على جميع المحاكم النظامية في شرق الاردن بناظر العدلية

(ب) ان الانظمة التي اصدرتها وزارة العدلية بمقتضى الذيل الثاني لقانون تشكيلات المحاكم لسنة ١٩٢٧ وبمقتضى المادة الثالثة عشرة من قانون تشكيلات المحاكم لسنة ١٩٢٩ تبقى مرعية الى ان تلقى او تعدل بقانون.

٣ - وزير العدلية مكلف بتنفيذ هذا القانون

١٧ - ١١ - ١٩٣٢

عضو المجلس التشريعي

عادل العظم

عادل بك - لقد اوضحت للمجلس الموقر عندما قدمت اقتراحي الاول في هذا الشأن ما يجب ان يوضح بالاضافة الى الاسباب الموجبة الواضحة بعد ذلك، فلا حاجة اذن ان ابين تلك الملاحظات التي ضبطت وطبعت في الجريدة الرسمية والتي لا تزال معلقة في اذهان الاعضاء الكرام . انت من تلك الملاحظات التي ابدتها والاسباب الموجبة المبينة في الاقتراح تبضح ان هذا القانون له تأثير عظيم في مصالح البلاد ، لأن الانظمة التي صدرت بموجب القانون المطلوب الفائه كانت مجففة وغير ملائمة مع مصالح البلاد ، وكانت تصدر عن رأي فردي دون التمسك بأي مرجع آخر . وهذا الامر لم يسبق له مثيل في كافة انحاء العالم . لذلك اطلب من زملائي الكرام ان يقرروا حواله اقتراحي على الحكومة ، لسن مشروع قانون بهذا الصدد ، ضمن مدة لا تتجاوز الشهر والنصف ، ليعرض المشروع المذكور على المجلس العالي في دورته الحاضرة ، لكي تتمكن من تخليص البلاد من احكام القانون السابق الذي ما زالت وزارة العدلية تنشر بموجبه الانظمة .

شكري بك - لقد ورد في الاسباب الموجبة ، ان وزارة العدلية قد اصدرت انظمة لا تتلائم مع مصلحة البلاد ، ولا تتفق مع مرمى واضع القانون ، وجاء في الفقرة ( ب ) من المادة الثانية من المشروع ان الانظمة التي اصدرتها وزارة العدلية بمقتضى الذيل الثاني لقانون تشكيلات المحاكم لسنة ١٩٢٧ وبمقتضى المادة الثالثة عشرة من قانون تشكيلات المحاكم لسنة ١٩٢٩ تبقى مرعية الى ان تلقى او تعدل بقانون .

اني لاحظ على هذه الفقرة وعلى الاسباب الموجبة ، فأقول :

لقد ذكر بصراحة ان هذه الانظمة لا تتفق مع مصلحة البلاد ، فإذا كان الامر كذلك فكيف يجوز لنا ان نقر انظمة ذكر انها مضره بمصلحة البلاد ، وغير متفقة مع مرمى واضع القانون ؟

الطريقة العملية للخروج من هذا المأزق هي : ان نعين الاحكام الضارة للمصلحة العامة وان ينص في هذه الفقرة على الغائها ، بدلاً من ان تتبع الشكل الحاضر بأبقاء هذه الانظمة الى ان تعدل او تلغى .

ثم اني لاحظ شيئاً آخر على الاسباب الموجبة ، لقد اكنني فيها بذكر الانظمة دون تعيين الاحكام الضارة بمصلحة البلاد .

لقد كان من المعقول ان تذكر هذه المواد حتى يتمكن المجلس من ان يدرس فيها اذا كان هنالك حاجة لاصدار القانون الذي وضع مشروعه ووزع علينا .

لذلك اقترح ان يلفت نظر اللجنة القانونية الى تعيين المواد التي ترى غير ملائمة لمصلحة البلاد وان تنص على الغائها بدلاً من الصيغة الحاضرة .

عادل بك - لقد وضعت الفقرة ( ب ) في هذا الاقتراح ، لكي لا يفهم من اقتراحي ، انني اقصد انفساء كافة الانظمة التي صدرت بمقتضى قانون تشكيلات المحاكم لسنة ١٩٢٩ ، دفعة واحدة ، لما في ذلك من الضرر للمصلحة العامة لأن عدد الانظمة كثير جداً والغائها دفعة واحدة دون ان يوضع مقامها قوانين تتفق مع مصلحة البلاد لا شك انه مضر بالمصلحة . وعلى هذه الفكرة وضعت هذه الفقرة على ان ينظر فيها بعد ومن حين الى آخر في تعديل او الغاء الانظمة التي ترى ضارة بمصلحة البلاد .

اما قول الزميل شكري بك ، بأن لائحة الاسباب الموجبة لا تحتوي على ذكر الانظمة الضارة ، فأني اذكره بأقوالي التي ادليت بها امام هذا المجلس في جلسة سابقة ، اذ ذكرت في تلك الجلسة اكثر الانظمة الضارة والمجففة بحقوق البلاد ، وبالطبع يكفي في هذا الامر ان نذكر بعض الانظمة المذكورة ولا حاجة لذكرها جميعاً . وليس عندي اي مانع من لفت نظر الحكومة الى السعي لغاء الانظمة الضارة او ان ينص على الغائها في صلب هذا القانون . وعلى كل فان المشروع سيحال على الحكومة بعد قرار المجلس بلزوم الأحوال ، والحكومة ستنتظر في اقتراح الزميل شكري بك فإذا رأت من الموافق الغاء بعض الانظمة الصادرة ، تضع النص المنتضى في المشروع الذي ستشره في الجريدة الرسمية ، لاجل عرضه على المجلس التشريعي بعد مرور المدة المعتبرة على نشره . عمر حكمت بك وزير العدلية - ان اصول سن القوانين والانظمة في الحكومات ودائرة شمولها تختلف نظراً لاختلاف شكل الحكومات واوضاعها الا ان الشيء المهم والجوهري في هذه القوانين والانظمة هو ان تلائم شكل الحكومة ومصلحة البلاد .

ان قانون تشكيلات المحاكم لسنة ١٩٢٩ يعطي وزير العدلية الصلاحية في اصدار انظمة بموافقة سمو الامير المعظم في امور معينة ومحدودة في المادة الثالثة عشرة من القانون المشار اليه وهذه الصلاحية المحدودة والمقيدة تلائم شكل حكومتنا الحاضرة واوضاعها .

اما الامور التي لو وزير العدلية الصلاحية في اصدار انظمة بشأنها بموافقة سمو الامير المعظم هي تشكيل المحاكم وصلاحياتها واصول المحاكمة فيها وواجبات القضاة وموظفي المحاكم والرسوم التي تستوفي في المحاكم او فيها تتعلق باجراءات المحاكم او موظفيها والنفقات التي تعلى للفرعيتين وللشهود وللآخرين .

وترون ان هذه الصلاحية منحصرة بأمور تتعلق بالمحكمة على شرط ان لا تمس الاساسات الجوهرية ولا تعارض حق التشريع الذي انيط بمجلسكم الموقر وسمو الامير المعظم .

ان القوانين توضع من اجل احكام عمومية وسنها يجب ان يكون من قبل السلطة التشريعية في البلاد اما ما يتعلق بامور فرعية ، فالطريقة المتبعة في اكثر الحكومات ان ينيط امر اصدار انظمة في شأنها من قبل احد وزرائها الذي له علاقة في هذه الامور ومن هذا القبيل انيط امر اصدار انظمة في شأن الامور التي سردها اعلام الى وزير العدلية لانها تتعلق بامور ادارية اكثر منها عمومية اي انها تتعلق بالمحكمة وموظفيها واصول المحاكمة فيها .

لقد ذكرنا هذه الامور



ومع ذلك فإن وزير العدلية يستعمل هذه الصلاحية بموجب قانون كانت دقته الحكومة وصدرت الإرادة المطاعة بالموافقة عليه . ويجوز توسيع هذه الصلاحية أو تعديلها حسب الحاجة بمقتضى تعديل يسن لهذا الغرض . وبما أن عادل بك يقترح إلغاء هذه الصلاحية بتاتا وهذا لا يلائم الحالة الحاضرة ويعرقل سير الإدارة للنوطة بوزارة العدلية فإني أطلب من مجلسكم الموقر رفض اقتراحه .

عادل بك - أن جواب وزير العدلية غير مقنع البتة ، إذ قال في بدء بياناته ، أن الانظمة التي يصدرها وزير العدلية لا ينفرد بإصدارها هو وحده ، بل أنها تعرض على سمو الأمير المعظم وصادق عليها من قبل سموه . فكأنه أراد أن يقول ، بأن إطلاع سمو الأمير على تلك الانظمة يكفي لأن تكون بمثابة قانون معمول به ، وبمثابة القوانين الأخرى التي تصدر عن المجلس . تعلمون أن القانون الأساسي ينص على أن سمو الأمير المعظم مقدس وغير مسؤول ، وأن القوانين تعرض على سموه وفقاً للقواعد العامة الجارية في كافة البلاد ، بصفته رئيساً للقوة الإجرائية والتشريعية ، والمسؤولية في كافة الأمور وفي أمر القوانين والانظمة التي تعرض على سموه ، عائدة على الشخص أو الهيئة التي تصدرها .

ولذلك أن عرض الانظمة على سموه لا ينفي ما قلته ، بأن تلك الانظمة تصدر برأي مفرد لا غير . ثم قال وزير العدلية : أن صلاحية الوزير لا تتعارض مع حق التشريع لهذا المجلس ، في حين أن الفقرة الأخيرة من القانون المطالب بإلغائه تحتوي على نص صريح . على أن الانظمة التي تصدر بموجب المادة المقترحة الغائبة يجوز أن تلغي أحكام بعض القوانين المعمول بها . ومعنى ذلك أنه يجوز لوزير العدلية أن يلغي أي قانون معمول به الآن ومصادق عليه من هذا المجلس ، بموجب نظام يصدره برأيه الفردي . وفي ذلك كل التعارض مع صلاحية المجلس التشريعي ، الذي انبسط به أمر التشريع كما نص على ذلك القانون الأساسي . ثم قال الوزير : أن القوانين تحتوي على قواعد عمومية ، فمن العادة أن ينطأ أمر إصدار انظمة بشأنها إلى الوزارات ذات العلاقة ، وأنه من هذا القبيل البتة أمر إصدار انظمة إلى وزير العدلية ، لأنها تتعلق بأمور إدارية أكثر منها عمومية . هذا القول من الوجهة الأولى صحيح ، ولكن سهى عن بال حضرة الوزير ، أن الانظمة التي يصدرها ليست هي من قبيل الانظمة التي نعرفها والتي خولت الدوائر العائدة لها الأمر أن تصدرها من حين إلى آخر ، لأن الانظمة التي يصدرها الوزير تلغي أحكام القوانين وتعارض القوانين الموجودة ، وعلى ذلك لا تكون الانظمة التي يصدرها وزير العدلية ، محتصة بالأمور الفرعية فقط . وقد ذكرت لكم ، أن كثيراً من تلك الانظمة ، قد ألغيت أحكام القوانين الموجودة ومنها قوانين اصول المحاكمات الحقوقية ، واصول المحاكمات الجزائية وقانون رسوم المحاكم وغير ذلك من القوانين .

ولأجل زيادة الإيضاح أريد أن أبين للمجلس بأن هذه الصلاحية قد أسيء استعمالها في أكثر الاوقات ، وأذكر لكم على ذلك مثلاً : وهو نظام رسوم المحاكم ، فهذا النظام لم يوضع إلا بوضع الرغبة في زيادة رسوم المحاكم ولاجل حصول الموازنة بين صرفيات وزارة العدلية وبين وارداتها ، ولم يكن ذلك نتيجة حاجة ضرورية ، بل كان لاجل تلبية الأمانة الإدارية لا غير ، والرسوم التي وضعت بموجب ذلك النظام كانت باهظة جداً وتبلغ مع ثمانية

الطوايح التي تلصق على الاوراق ما يقارب ( العشرون بالمئة ) من المبلغ المدعى به . ذلك لأن القضية ترى بداية ثم استئنافاً ثم تعرض على دائرة الاجراء وسبغ كل المراجع المذكورة تؤخذ الرسوم بصورة مضاعفة عما كانت عليه قبلاً .

فهذا المثال يكفي لأن ننزع هذه الصلاحية من يد وزير العدلية ، سيما وإن وضع الرسوم والضرائب هو من الاهمية بمكان بالنسبة لحالة البلاد وفقر الاهلين ، وبالنسبة لكون الرسوم في الدوائر العدلية لا تؤخذ لغاية تحصيل واردات كثيرة من الناس ، وتسديد عجز الميزانية بل تؤخذ لعدم ترك مجال لأي شخص مبطل في مراجعة الحاكم بصورة باطلة وغير صحيحة .

لذلك فإني انتظر من زملائي الكرام أن يقرروا حواله هذا الاقتراح على الحكومة لتسن قانوناً ضمن المدة التي بينها .

عوده بك - لقد تفضل عادل بك ، ومدير الحزبة بأبداء ملاحظتها حول الاقتراح المقدم من قبل الاستاذ عادل بك وقد دافع كل منهما بدوره عن نقطة نظره . وأما أنا فيشجتم علي أن أبدي ملاحظاتي أيضاً استناداً إلى مطالعاتي القانونية أو بما لحق طلي بمقتضى الوظيفة ، ومنزلة مهنة المحاماة . من المعلوم أن حكومتنا لا تزال تمشي على اصول التركيبي فيما يتعلق بالقضاء ولا نذكر أنه دخل على هذا الاصول أقل تعديل ، نقلاً عن الاصول الغربي الا انني ارى كلا الجهتين على اتفاق من حيث النتيجة بلزوم وضع انظمة وتعليمات لتسهيل مرابي واضعي القوانين التي تصدرها الحكومات . في زمن الحكومة التركية كثيراً ما وضعت الدوائر المختصة نظامات مقترنة بإرادة سنية لتطبيق القانون العائد لتلك الدائرة . وكثيراً ما أصدرت تعليمات من مقام وزارة تلك الدائرة وكان العمل بها مثزماً بينما هي لم تكن مقترنة بإرادة سنية . وكثيراً ما كانت تصدر مذكرات سامية مقترنة بإرادة سنية كانت تقوم مقام القوانين والانظمة . واليك البرهان :

أن من جملة اعتراضات الاستاذ عادل بك على صلاحية وزارة العدلية ، وضع نظام خرج المحاكم ، وبعد ذلك من الأمور التي تتعارض مع القوانين وأنه لا يجب أن تتولى هكذا الأمور وزارة العدلية . إذ كره أن الحكومة التركية كانت خولت المحاكم أن تعفي رسوماً بموجب تعرفه لا نظام . وأذكره بأن الحكومة التركية أيضاً كانت أصدرت قانون المحاماة وأصدرت تعرفه لاستيفاء اجور المحامين ، والمحاكم لا تزال تعمل بموجبها إلى هذه الساعة .

من جملة اعتراضات الاستاذ عادل بك ، بأن بعض الانظمة تعارضت مع القوانين الموضوعية ، وضرب مثلاً على ذلك : ( النظام الذي أصدرته وزارة العدلية فيما يتعلق بتركة الرعايا البريطانيين ) أما أنا فاعتقد أن وزارة العدلية قامت بعمل جليل لإصدارها هذا النظام .

ما معنى هذا النظام الجليل ؟ تعلمون أن القوانين العثمانية المعمول بها لا تسمح للمحاكم أن تنظر إلى تركة رجل أجنبي ، بل هذا هو من اختصاص وظائف القناصل الأجنبية . ولذلك اعتقدت أن عمل وزارة العدلية يستوجب الشكر لأنها جعلت التركة الأجنبية يخضعون لمحاكمنا .

لجنة صند المحفل



لا اريد اطالة البحث بل انما لفت نظري في هذا المشروع الذي يقترحه عادل بك ، في الفقرة الاولى . منه التي جاء فيها لنوع جميع صلاحيات وزير العدلية وجعله ان يتمتع بحق الاشراف فقط ؟ بماذا يفسر كلمة حق الاشراف ؟ هل هو ( ناظر ) ، وهل هو عندما ينظر في امر واقع من بعض القضاة او من بعض موظفي العدلية فليس له الا ان يشكوه ؟ فهذا امر غير معقول ، فاذا طلبنا لنوع صلاحية وزير العدلية فالاولى ان نطلب لنوع مقامه خير من لنوع صلاحيته .

ان اصدار الانظمة بحق القوانين التي يتعذر تفسيرها وفهم مراميها ومقاصدها على القضاة والموظفين هو من جملة وظائف الوزير الذي هو مكلف باعطاء التعليمات لكل موظف ليرشده كيف يسير ، والى مقاصد السلطة التشريعية . كنت انني لو كان حضرة الاستاذ احضر لنا مشروعاً بين فيه ما لمقام وزارة العدلية من وظائف وصلاحيات وما يجب ان يمنع عنها . اما ان يطلب الغاء المادة (١٣) من القانون البحوث عنه وان لا يكون للوزير الا حق الاشراف فقط ، فاعتقد ان اخواني الكرام سوف لا يقرّون هذا الاقتراح . حيث اذا كان وزير العدلية مكتوف الايدي فلماذا يكون مسؤولاً ، وما هي الصلاحيات التي يمكنه ان يستعملها ويهدي آراءه فيها لتحسين حالة الموظفين وما الى غير ذلك ؟

ارى ان لا يحل للنظر في هذا المشروع ويقتضي رده وعلى حضرة الاستاذ ان يأتينا بمشروع واق بين فيه واجبات وزير العدلية ووظائفه .

الرئيس - اعطى الجلسة (خمس دقائق) للاستراحة .

« فمطلت »

الرئيس - افتتح الجلسة

عادل بك - كنت ذكرت في جلسة سابقة بان الاعتراضات التي قام بها عوده بك كانت يراد منها تعويق البت في امر احالة اقتراحي على الحكومة . لأنه يظهر ان الحكومة غير راغبة في سن مشروع من هذا القبيل . وقد لاحظت من اقوال عوده بك وشكري بك ووزير العدلية ، انهم متفقون سلفاً على مقاومة هذا الاقتراح ، وقد أدلوا ببعض الاعتراضات ، التي ظاهرها حسن ولكنها غير متينة ، وغير كافية لرد الاعتراضات الواردة من قبلي ، ظناً منهم انهم قد يحولون دون حواله هذا الاقتراح على الحكومة لسن قانون بهذا الصدد ، فلم اجد في اقوال عوده بك سوى اعتراضات ، لا يقصد منها الا التشويش على اقتراحي . انا لم اقل بان لا يكون لوزير العدلية صلاحية اصدار تعليمات او انظمة ، كما هي الحالة في كل بلاد العالم . بل قلت ان لا يكون له صلاحية اصدار انظمة ، لاضية لقوانين سنّت وقد نسن فيما بعد ، وقد ذكرت ذلك بصورة واضحة في كل اقوالي . في الجلسات السابقة ، وفي هذه الجلسة ايضاً ، ثم ان الانظمة التي هي من صلاحية الدوائر اصدارها يشترط فيها ان لا تكون مخالفة لاحكام القوانين الرعية بل تكون عبارة عن توضيح لاحكام القوانين وكيفية تطبيق تلك القوانين . اما ان تكون الانظمة مخالفة لاحكام القوانين ، فهذا امر ليس له مثيل في اي بلد من بلاد العالم . ان الايضاحات التي ذكرتها حول الانظمة التي اصدرتها وزارة العدلية ، كافية لاتناع المجلس للوقوف بصحة

اقوالي ولزوم سن قانون حول الموضوع الذي نحن بصددده .

لهذا ارجو من زملائي الكرام ان يقرّوا حواله هذا المشروع على الحكومة لاجراء المقتضى .

قاسم بك الهنداوي - طال البحث في موضوع اقتراح عادل بك الذي نحن بصددده ، والمادة (٢٤) من النظام الداخلي تقتضي على المقترح ان كان يطلب وضع قانون او تعديله ان يوضح بصورة وافية مراده الذي يقصده فيه . واعتقد ان الاستاذ عادل بك لا يخرج عن هذا الصدد الذي نوهت عنه . وانما جاء به الاستاذ عوده بك سابقاً لأنه وانه حيث ان تحويل الاقتراح على الحكومة ليس معناه ان الحكومة مفيدة بأن تأتي في مشروع القانون بالصيغة التي قدمها عادل بك . وطال الامر كذلك ارى ان لا لزوم للمحاوره في هذا الشأن ، طالما ان الحكومة لها الحق ان تضع الصيغة التي تراها مناسبة ، وبعد نشره كمشروع في الجريدة الرسمية تعرض على المجلس وهذا بدوره يحيلها على لجنة القوانين ، التي لها الحق في ان تقرها او تعدلها ، وما دام للمجلس الموقر الحق المطلق في قبول ما يراه حسناً ، عندها يمكن للاستاذ عوده او لكافة الاخوان ان يدافعوا عن نقاط نظريهم اذا رأوا نقطة نظر عادل بك مغلوطة . لذلك ارى احالة هذا المشروع على الحكومة لسن قانون يتوافق مع المصاحبة التي تتطلبه بشدة ( امر ضروري ) فارجو المصادقة على قبوله .

متري باشا الزريقات - قد لاح لي من اقتراح حضرة الزميل عادل بك انه ير يد تعديل المواد التي لا تطابق على حالة البلاد من تشكيل المحاكم والرسوم التي وضعت على عاتق الاردي الباهظة ، وليس القصد التعرض لصلاحية الوز ير الخولة له قانوناً . فاني ارى من الموافق احالة هذا الاقتراح على الحكومة للنظر به .

عوده بك - ان كلام الزميل قاسم بك لا شك فيه ، الا ان الاقتراح الذي يرفع الى الحكومة يجب ان يبين فيه القاعدة التي يجب ان تمشي عليها الحكومة ، على شرط ان لا تكون الفقرة « الاولى » من المادة الثانية كقاعدة في وضع صيغة المشروع . حيث اذا كان مشروع عادل بك سيعد قاعدة للقانون القبل فيكون ذلك تعجز يد الوز ير من كل صلاحياته وجعله مكتوف الايدي . اما اذا كان المقصد من تحويله للحكومة هو لتعديل المادة بصورة تحول وز ير العدلية اصدار انظمة لا تتعارض مع القوانين فهذا امر لا بأس به .

عادل بك - ان اصدار الانظمة معترف به عند جميع الامم ، على شرط ان لا يكون ذلك لاغياً لاحكام القوانين فسواء انص على ذلك ام لم ينص . فبالطبع هذه الصلاحية ستبقى لوز ير العدلية .

عوده بك - انت رجل قانون يا عادل بك ، فاذا كان المجلس قبل الغاء صلاحية اصدار انظمة لوز ير العدلية يكون معناه انه لا يمكنه اصدار انظمة فيما بعد اذا قبلت فقرتكم الاولى من مشروعكم

قاسم بك - الحكومة حرة في اقرار مقصده او تغييره .

متري باشا الزريقات - يحكم بالاعدام على شخص برأي عضوين فقط ، هل في هذا من الانصاف شيئاً ؟

عادل بك - وبرأي عضو واحد اذا اختلف العضوان !

توفيق بك - هذه مسألة اخرى !

الرئيس - اضع اقتراح عادل بك بالرأي

لجنة العدل